مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

# تقييم حكم الإخوان في مصر

الكتـــاب التسعون – يونيو (حزيران) 2014
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

# السياسة الخارجية المصرية في زمن الجماعة: تصعيد وتراجع

سنية البهات (*)

**شهدت مصر في الأعوام الثلاثة الأخيرة جدلاً واسعاً بشأن مصالح مصر الوطنية وأمنها القومي؛ وارتباط ذلك بسياستها الخارجية. ولم يكن من الصعب فهم الدوافع التي اتسم بها هذا الجدل بدءاً من العوامل والمتغيرات العديدة التي شهدتها الساحة المصرية عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير العام 2011، مروراً بالمتغيرات غير المسبوقة التي أحاطت بحدود مصر كحزام ناري فرض عليها إعادة رسم أولوياتها وملامح سياساتها الخارجية، سواء على الحدود الغربية وما خلفته الثورة الليبية من أحداث وصراعات وتكدس للسلاح، أو على حدودها الجنوبية وما شهدته -وما تزال- من توترات كبيرة ذات علاقة بأمن مصر القومي وسيادتها على أراضيها، والصراع الدائر على حدودها الشرقية، وتحديداً في سيناء التي تعرضت لسيل جارف من التفاعلات والتحركات السياسية التي جعلت منها امتداداً آخر لقطاع غزة، والتي أصبح يسيطر عليها حركة المقاومة الإسلامية حماس (الجناح الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين)، وانتهاءً بالمتغيرات التي فاضت بها الساحة الإقليمية بعد أن فتحت ثورات الربيع العربي في دول المنطقة، وعلى رأسها مصر وتونس، الباب على مصراعيه أمام تدخلات إقليمية ودولية غير مسبوقة، جاء الجانب الأعظم منها بما لا يتلاءم والمصلحة الوطنية لدول الربيع العربي وفي القلب منها مصر.**

(*) كاتبة وباحثة سياسية مصرية.

من هذه الخريطة التي تموج بالأحداث والتفاعلات، والتي أسفرت عن صعود قوى إلى قمة السلطة ومراكز صناعة القرار، وتراجع قوى أخرى تقليدية ظلت قابضة على صناعة القرار لأكثر من ثلاثة عقود في مصر، يكون الحديث عن ملامح سياسة مصر الخارجية أمراً على درجة عالية من الصعوبة، خصوصاً وأن لعبة تبديل كراسي السلطة بعد ثورة 25 يناير قد أحدثت تغييراً كبيراً في موازين القوى على الساحتين: الداخلية المصرية، والعربية والإقليمية معاً. كما أنتج استمرار المناخ الثوري بتفاعلاته المستمرة، وخروج جماعة الإخوان المسلمين من صفوف المعارضة لتحتل قمة السلطة في مصر، تزايد إرباك المشهد، وإضافة أبعاد جديدة من التداخل بين دور الدولة ومصلحتها العليا، ودور الجماعة كلاعب جديد على الساحة السياسية ومصالحها أيضاً. وربما تكون تلك هي إشكالية البحث المتجسدة في نمط العلاقة بين الإخوان المسلمين، كفاعل من غير الدولة أصبح على رأس السلطة، وحل محل الدولة كوحدة وحيدة ورئيسة في تحليل العلاقات الدولية وبين المجتمع الدولي.

## السياسة الخارجية والأمن القومي

تقوم السياسة الخارجية للدولة على عنصرين أساسيين، الأول: هو صوغ السياسة الخارجية -أي كيف تصوغ وتحدد الدولة أهدافها في مواجهة وحدة أخرى، أو أكثر في محيط الأسرة الدولية، وهذه العملية تخضع للظروف الداخلية في الدولة، فالسياسة الخارجية من حيث المتغيرات الأساسية التي تحدد تبلورها تخضع للوسط الداخلي، وتتحدد به سواء على مستوى الفرد (القيادة) أو على مستوى الإقليم (النواحي الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الإقليمى).

البعد الثانى: يتمثل في الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة، وعلى الرغم من وجود خصائص ذاتية تعبر عنها، فإن السياسة الخارجية تخضع من حيث صوغها وإعدادها للقواعد التي تخضع لها السياسة الداخلية، ولذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الداخلي، كما أنها، كقرار سياسي، ترتبط بأهداف معينة لا تعدو أن تكون صورة من صور وظائف

الدولة. من هنا فإن العلاقة بين السياسة الداخلية، والخارجية، تكاد تكون حلقة مستمرة وغير منفصلة، فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية امتداد للسياسة الخارجية، والفارق بين كل منهما يتحدد من حيث أهداف وإطار التحليل [1].

وتتمثل محددات السياسة الخارجية بدرجة رئيسة في: طبيعة النظام السياسي ومكوِّناتها، الخصائص القومية، النسق الدولي، والتفاعلات الدولية.

وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسى الذي حكم مصر في الفترة من (يونيو (حزيران) العام 2012 – يونيو (حزيران) العام 2013) المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين المتحالفة مع فصائل أخرى من التيارات الإسلامية، وهي الجماعة التي صعدت إلى قمة السلطة في مصر، عبر انتخابات رئاسية، في جولة الإعادة بين مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي والمنافس له من التيار المدني الفريق أحمد شفيق، وأسفرت عن فوز مرسي بمنصب الرئيس... يكون قد ظهر لاعب جديد على المسرح السياسي داخل مصر وخارجها، مجسداً في صعود التيارات الإسلامية إلى قمة السلطة في مصر، وأيضاً في عدد آخر من البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي مثل تونس، ويكون بذلك قد برز على السطح العامل الديني كبعد جديد أو لاعب جديد على ساحة السياسة الخارجية، له تأثيراته المختلفة على الداخل المصري، والسياسة الخارجية لمصر، بل والساحة الإقليمية؛ إذ إنه قد أسهم في تشكيل توجهات السياسة الخارجية من حيث كونه إطاراً مرجعياً عند صوغ هذه التوجهات وتلك السياسات من ناحية، ومن ناحية ثانية كونه مصدراً للعديد من القضايا الجديدة التي يفرضها على أجندة السياسة الخارجية.

يتم تناول البعد الديني كفاعل نشط عند دراسة وتحليل السياسة الخارجية وفق مستويات عدة: الأول: يتناول البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية،

(1) حامد، ربيع، خصائص المجتمع الدولى المعاصر: الصراع الأيديولوجي وتطور المجتمع الدولي المعاصر، القاهرة، وزارة الخارجية (معهد الدراسات الدبلوماسية)، الدورة الرابعة.

والثاني ويتناول تأثير البعد الديني في مكوِّنات السياسة الخارجية، بينما يتناول البعد الثالث العامل الديني وتغيير طبيعة السياسة الخارجية[2].

تتناول الورقة، إضافة إلى ملامح السياسة الخارجية لمصر خلال فترة حكم الإخوان المسلمين (يونيو (حزيران) 2012 – يونيو (حزيران) 2013)، الإشكاليات المرتبطة بهذا النمط من الفاعلين الجدد في السياسة الخارجية للدول في المراحل الانتقالية.

## ثورات الربيع العربي وإنتاج فاعلين جدد

على الرغم من الخصوصية التي تميزت بها ثورة 25 يناير في مصر، من حيث عدم وجود قيادة وبرنامج ثوري، فإنها أفسحت المجال لإنتاج أربعة أنواع من الفاعلين المحليين، وربما الإقليميين الذين أثروا في شكل الدولة ونمط علاقاتها الإقليمية والدولية.

النوع الأول: قوى الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، والنوع الثاني: منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان، والنوع الثالث: التيارات الليبرالية، والنوع الرابع: الثورة التكنولوجية العالمية التي أمدت وسائل التواصل المجتمعية بقوة دفع غير مسبوقة، على صعيد التفاعلات العالمية، وهي التفاعلات التي عجزت الدولة السلطوية عن حجبها أو تطويقها والحد منها، وصار التواصل العالمي بين الشباب أحد الأسس الجديدة في بناء نظام إقليمي تفاعلي، والانتقال إلى مرحلة جديدة تقتضي الارتقاء بالفرد إلى مستوى المواطن الكوني، أو السلطة الشعبية العالمية[3].

---

(2) عصام، عبدالشافي، البعد الديني في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير (كانون الثاني) 2013، المجلد (48).

(3) عبدالمنعم، المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، اتجاهات نظرية، ملحق السياسة الدولية، عدد يوليو (تموز) 2012، العدد 189.

ولعل تشبيه المنظر السياسي والمحلِّل الاستراتيجي الأمريكي جوزيف صموئيل ناي السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية الذي يراعي التأثيرات التي بات يُحدثها الفاعلون من غير الدول (Non state Actors). في السياسات الداخلية والخارجية والإقليمية والعالمية. ولقد كان جل تأثيرات الموجة الأولى من الفاعلين من غير الدول (كشركات النفط متعددة الجنسية، المنظمات الدولية غير الحكومية. وغيرها) ذات طبيعة احترافية تساومية للدولة، أي إن هؤلاء الفاعلين تجلت معظم تأثيراتهم في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها، وممارساتها للوظائف المنوط بها[4].

في هذا الإطار يمكن التعامل بالتحليل مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها أحد تنظيمات العنف العابرة للحدود، والتي صعدت إلى السلطة كفاعل جديد من غير الدولة، شأنها في ذلك شأن تنظيم القاعدة. ويمكن الاستدلال على الملامح والتأثيرات التي أحدثتها على الدولة المصرية وسياستها الخارجية خلال فترة توليها السلطة في مصر.

## أدوات البحث

درج محللو السياسة الدولية على استخدام مستويات التحليل كمفهوم وأداة تحليلية تساعد على التعامل مع صفة التركيب والتداخل إلى حد التعقد في الظاهرة الدولية والعالمية، وصولاً بها إلى التحليل والتفسير، وربما إلى التنبؤ أحياناً.

ومستويات التحليل وفق تعريف (Goldstein) هي الطريقة المعتمدة بين دارسي العلاقات الدولية للتعامل مع تعددية الفواعل والعمليات، ونطاقات التأثير داخل العلاقات الدولية، وتالياً فهي تقوم بوضع إطار للتصنيف والتفسير استناداً إلى معيار وحدات التحليل، أو معيار العمليات التي من شأنها الإجابة عن السؤال

(4) خالد، حنفي علي، ما بعد الدولة، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، إتجاهات نظرية، السياسة الدولية، عدد أبريل (نيسان) 2013، ص3

لماذا[5].

ولأن طبيعة الظواهر تتسم بالتعقيد، فإن الارتكان إلى عامل واحد للتفسير يُعد أمراً مخلاً منهجياً، وتظل محاولات الجمع بين المستويات المختلفة للتحليل (المستويات الكلية كالنظام الدولي، أو أنظمة الوعية، أو المستويات الجزئية كالدولة، أو الفرد صانع القرار) أمراً يرنو إليه باحثو العلاقات الدولية، على الرغم من إشكاليته، بينما قد يضطر الواحد منهم إلى التركيز على مستوى واحد منها.

وقد تجددت إشكالية مستويات التحليل، لكن هذه المرة صارت أشد وطأة بوضعها على محك الواقع التطبيقي، فاستجاب منظرو مستويات التحليل على نحو أضاف مستويات جديدة، لم تكن معتادة من قبل، كالمستوى ما دون القومي، أو المحلي، الذي يشمل تأثيرات وتفاعلات الفاعلين ما دون الدولة (sub state) وكيفية تأثيرها في الواقع الدولي بمستوياته الكلية والجزئية. وفي ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية، بدأ نوع من التحول في طبيعة الفاعلين من غير الدول، ويمكن هنا رصد بُعدين لهذا التحول، البعد الأول: يتعلق بالتحول في طبيعتهم كفاعلين مستقلين عن الدولة، خصوصاً مع نجاحهم في الافادة من التغييرات الثورية التي شهدتها بعض الدول العربية، وتعد حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر مثالاً على هذا التحول. فقبل الثورة المصرية، كان يتم التعامل مع هذه الجماعة باعتبارها جماعة محظورة، على الرغم من أهميتها كقوة سياسية تبنت سياسات خارجية مستقلة عن الدولة المصرية[6].

ولكن بعد ثورة 25 يناير أصبحت جماعة الإخوان المسلمين من القوى الشرعية(بلا سند قانوني)، وانتقلت من مستوى اللاعب الجديد إلى اللاعب الرئيس الذي يمثل الدولة، بعد مشاركتها في العملية الانتخابية عبر حزب خاص بها، لتفوز وتصبح على رأس السلطة السياسية في مصر ممثلة بمحمد مرسي.

---

(5) Joshua.s.Goldsten: in international Relation New York : Long man press ، 1999 ، p.p 17-16

(6) إيمان أحمد رجب، اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد178، يناير (كانون الثاني) 2012، المجلد 27، ص38

هنا نحاول الإجابة عن السؤال المحوري لهذه الورقة وهو: هل صعود جماعة الإخوان المسلمين كفاعل من غير الدولة إلى رأس السلطة في مصر، أحدث نوعاً من الاندماج بين الجماعة التي تمتلك أجندتها الخاصة ومصالحها الخاصة، وبين الدولة كوحدة وحيدة ورئيسة في تحليل العلاقات الدولية؟ أم إن وجود هذه الجماعة على رأس السلطة في مصر، قد خلق نوعاً من تقاطع المصالح الخاصة بالجماعة والمصلحة الوطنية للدولة المصرية، خصوصاً وأن للجماعة رؤيتها الخاصة للسياسة الخارجية، وتمتلك من الموارد المستقلة عن الدولة ما يمكنها من القيام بذلك؟ وهل تخلت الجماعة عن طبيعتها كفاعل من غير الدولة، أم ظلت محتفظة بكيان مواز لكيان الدولة ومتقاطع معه؟

## تعريف الفاعلين من غير الدول: (Non State Actors)

المقصود بدور الفاعلين من غير الدول الجدد، الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعدد من السمات تتمثل في الاستقلال بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وتمتلك موارد خاصة بها تضمن ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر، وفي البيئة الدولية، لها هوية متميزة، وكذلك لها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها، واستطاعوا من خلال توفيرهم جملة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، أن يحظوا بدرجة من الشرعية السياسية الداخلية[7].

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الفاعلين العنيفين من غير الدول، وأنماط تأثيرهم في مراحل التغيير في منطقة الشرق الأوسط، التي لعب فيها الفاعلون العنيفون من غير الدول دوراً مهماً في التأثير في حال الاستقرار أو الصراع في المنطقة، حيث شهدت المنطقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين -على سبيل المثال لا الحصر- حربين كان الطرف الثاني فيهما الفاعلين العنيفين من غير الدول، الأولى، حرب يوليو (تموز) العام 2006 بين حزب الله وإسرائيل، التي تضررت منها

(7) المصدر السابق.

الدولة اللبنانية التي لم تخطط لهذه الحرب، والثانية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر (كانون الأول) العام 2008، التي كان الطرف الفاعل فيها حركتا المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي.

لا تعد ظاهرة تنامي دور الفاعلين، من غير الدول، جديدة فقد بدأت من سبعينيات القرن الماضي، مع بداية انهيار الاتفاق الكبير الذي أرساه نظام «بريتون وودز»[8] حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وصاحب ذلك بروز اتجاهات في دراسة العلاقات السياسة الدولية، تنطلق من الاهتمام بدور الفاعلين من غير الدول، وبأنماط التفاعلات عبر الحدود القومية خصوصاً في المجالات الاقتصادية؛ إذ شهدت تلك الفترة أولى التأثيرات المتنامية للجيل الأول من الفاعلين من غير الدول في بنية العلاقات الدولية، وهي التأثيرات التي دفعت إلى تطور الاعتماد المتبادل في إطار المدرسة الليبرالية التي أفسحت مكاناً لتأثيرات المبادرات غير الرسمية في السياسة الدولية، على أساس أنها بنت فرضياتها على أن معظم اهتمامات الدول في سياساتها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي وذلك على حساب القضايا الأمنية، هنا أسهم علماء مثل: جوزيف ناي، روبرت كوهين[9]، وصموئيل هنتنغتون في بناء فهم جديد للعلاقات الدولية لأدوار الفاعلين من غير الدول، عندما رأوا أن السياسة الدولية تتضمن كل التفاعلات السياسية بين الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي أياً كانت طبيعتهم، فرداً أو منظمة، المهم أنهم يمتلكون الموارد التي تمكنهم من التأثير.

تمثلت خطورة هذا الاتجاه الدولي في الاعتماد على الفاعلين من خارج الدولة ومساندتهم في أن تنظيمات مسلحة أو متطرفة مثل تنظيم القاعدة، والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين تصدرا المشهد السياسي باعتبارهما تعبيراً عن متطلبات مجتمعية

---

(8) نظام بريتون وودز (Bretton Woods system)، هو نظام ادارة نقدي أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم في منتصف القرن العشرين. كان نظام بريتون وودز أول نموذج لنظام نقدي قابل بالكامل للتفاوض يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول المستقلة. موقع المعرفة على الرابط الآتي:

http://www.marefa.org/index.php

(9) مستشار استراتيجي للشركات الدولية، مؤلف كتاب «كيف يفكر القادة الصينيون».

عكسها مجيء الإخوان إلى السلطة في مصر عبر انتخابات حرة أكسبتهم شرعية، كانت بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين إحدى أهم أدواتها في التعاطي مع المجتمع الدولي على الرغم من تعارض مصالحهم وأهدافهم مع مصالح الدولة الوطنية التي اعتلت الجماعة قمة السلطة فيها في مصر كما في تونس، وصل هذا التعارض إلى التضارب في المصالح الذي بلغ حد التهديد المباشر للدولة والمجتمع الإقليمي. وبذلك فقد كان الاقتصاد هو بوابة الدخول لهذا النوع من الفاعلين، حتى عندما اتجه الباحثون لإدخال المتغيرات السياسية في تحليلاتهم، كان ذلك بهدف تحليل سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعددت التعبيرات التي أطلقت آنذاك على الرؤية والمنظور المعبرين عن هذا الإطار الناشئ لفهم الواقع الدولي.

وعلى الرغم من تعدد المسميات، فإن جميع الأدبيات اتفقت على أن الدول القومية ليست الفاعل الوحيد في السياسات العالمية، وأن هناك فاعلين آخرين مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

ثم أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، استدعاء الدين كمدخل للتفاعلات عبر القومية بكثافة، وبالرغم من العمومية في التعريف النظري، فإن الإسلام السياسي انفرد حصراً في الأدبيات الغربية، كأنموذج تطبيقي وحيد على الدراسات التي تبحث تأثير الدين في وضع السياسة الخارجية، وكيفية استهداف الفاعلين الدينيين في التأثير في السياسة الخارجية من خلال تشجيع صانعي القرار على تضمين مبادئهم ومعتقداتهم، وقيمهم الدينية في السياسة الخارجية، وكيف أن هذا التأثير يزداد، إذا كان القائد السياسي يؤمن بالمعتقدات ذاتها، ويؤمن بضرورة أن تكون السياسة الخارجية ترجمة لهذه القيم والمعتقدات.

ويمكن للفاعل الديني التأثير في السياسة الخارجية من خلال قاعدته الجماهيرية، حيث يجعل الدين محدداً للانتماء الأيديولوجي والحزبي، الأمر الذي ينعكس على أجندته لقضايا السياسة الداخلية والخارجية معاً، فقد يجعل هناك

مرادفاً بين الهوية الوطنية والإسلامية[10].

الأمر الذي تجلى بوضوح في سياسات مصر الخارجية خلال فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر.

## لعبة الشيطان وإعادة إنتاج فاشية جديدة

يقول الكاتب الأمريكي روبرت داريفوس في كتابه: «لعبة الشيطان.. الإسلام السياسي والولايات المتحدة»: «سادت السياسات الأمريكية حالة من التخبط والارباك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، لكنها لم تغلق أبداً أبواب التقارب مع تلك الحركات الجهادية الإسلامية، وساندت بقوة الإخوان في مصر باعتبارهم البديل القادم بعد رحيل نظام مبارك، والبديل القادر على حمايتهم من الجماعات الجهادية باعتبارها في نهاية المطاف إما قد خرجت من عباءتها، أو على صلات قوية بها، ولقد قررت واشنطن منذ العام 2005 أن يكون الإخوان هم الحكّام الجدد للمنطقة العربية بعد أن تزيح عن كاهلها عبء الديكتاتوريات المرهقة والفاشلة التي دعمتها وتسببت لها في الكثيرمن الحرج خلال العقود الماضية، حيث ظلت الاتهامات تلاحقها لدعم الأنظمة العربية الفاشية، وعلى رأسها نظام مبارك، وعندما لاح لها أخيراً في الأفق حل لم تكن تتوقعه للتخلص من هذا العبء متمثلاً في ثورة 25 يناير 2011 في مصر، طرحت على المائدة وبكل وضوح دعمها الكامل والمطلق لحليفها الجديد في المنطقة، الوجه الجديد للفاشية القادم عبر صناديق الاقتراع»[11].

ثم حاولت جماعة الإخوان المسلمين في مصر أن تثبت لصناع القرار السياسي في واشنطن، أنها وحدها -باعتبارها تياراً إسلامياً معتدلاً- القادرة على التعامل في عالم السياسة ببراغماتية وفاعلية، وأنها أيضاً القادرة على توحيد صفوف التيارات

(10) أمانى، غنيم، التكيف المرن: أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينية من غير الدول، اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد192، أبريل( نيسان) 2013، المجلد 48، ص23.

(11) روبرت، درايفوس، لعبة الشيطان: الإسلام السياسى والولايات المتحدة، 2006، نقلاً عن ميادة، عفيفي، الأهرام المصرية، 14 أغسطس (آب) 2013.

الإسلامية اليمينية تحت لوائها، بل حثها على تنفيذ الأجندة الإخوانية نفسها، من دون عناء يذكر، مُذكّرة بذلك واشنطن بالأنموذج الإيراني، وأنها علاوة على ذلك قادرة على حشد الملايين من المؤيدين، وأنه لن يعكر صفو عملية تبديل الكراسي مع النظام السابق أي صراعات على مستوى الشارع المصري، وبذلك ضمن الإخوان المسلمون تمكينهم من السلطة في مصر وتونس أولاً، ثم بقية دول المنطقة مستقبلاً مقابل استحقاقات أملتها واشنطن كان على الجماعة تحقيقها والوفاء بها، وعلى رأسها بالطبع حفظ أمن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خطر الجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة، وهي الاستحقاقات التي وعدت جماعة الإخوان المسلمين بتحقيقها والاستجابة لها، حتى ولو كان الثمن هو الدفع بمنطقة الشرق الأوسط بأكملها في أتون حروب أهلية وصراعات طائفية ومذهبية، يعلم الله وحده إلى أين كانت ستصل.

أسفر هذا الاتفاق في النهاية عن تجميع التيارات الإسلامية المتطرفة في سيناء تحت مظلة تنظيم الإخوان المسلمين، واطمئن الغرب إلى أن الإخوان المسلمين جاهزون دائماً بصفقة يرونها مرضية للغرب مقابل عدم تهديد ما يعتقدون أنه مصالح غربية أساسية، على رأسها الحفاظ على اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، واستمرار تدفق الطاقة، وانسياب الملاحة في قناة السويس أمام البوارج والسفن الأمريكية والإسرائيلية، مقابل الإبقاء عليهم في السلطة في مصر وتونس، ومستقبلاً في سوريا والأردن.

وللتعرف أكثر على ملامح سياسة مصر الخارجية في فترة حكم الإخوان، ينبغي أولاً التعرف أكثر على محددات السياسة المصرية الخارجية من حيث منهجية العمل الخارجي إذ: «يجب أن يرتبط تحرك مصر تجاه أي دولة أخرى من أهمية تلك العلاقة لمصر على المدى الطويل، بغض النظر عن الاتفاق مع سياسات الدولة في مرحلة ما، أو الاختلاف معها، وهذا يتطلب تحديد أهداف بعيدة وطويلة الأجل، حتى تتم إدارة العلاقة مع تلك الدولة على أساس مصالح حقيقية، وليس على مدى الاتفاق أو الاختلاف فيما بين الدولتين. ويتم تحديد علاقة مصر الخارجية مع دول

العالم من خلال ثلاث دوائر، الأولى: وتشمل الدول الحيوية التي تربطها بمصر علاقة جيران وهوية، وهي دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران وإسرائيل ودول حوض النيل، وهذه الدائرة تمثل عصب الأمن القومي المصري. والدائرة الثانية: تضم الدول الحتمية أو الضرورية لمصر إقليمياً أو عالمياً، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي: الهند، البرازيل، اليابان، والدول الأوروبية والأفريقية. والدائرة الثالثة: هي الدول التكاملية وتشمل بقية الدول[12].

وفيما يخص الدائرة الأولى، هناك قنوات عدة لدعم هذا التفاعل يصوغها السفير عزمي خليفة بقوله: «إن قناة السويس تعد شرياناً حيوياً للدول الخليجية نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول عبرها، ومن ثم تعد قناة السويس إضافة إلى مضيق هرمز وباب المندب ممرات مائية مهمة تعالج في وحدة واحدة في جميع دراسات الأمن الخليجي، يضاف إلى ذلك ويدعمه أن السعودية واليمن تشاركان مصر في شواطئ البحر الأحمر، وبالتأكيد لا يمكن الحديث عن أمن الضفة الشرقية للبحر الأحمر بمعزل عن أمن ضفته الغربية، أي إن أمن مصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج[13].

وهذا يفسر لنا في الوقت نفسه كيف يمكن أن تؤثر السياسات الداخلية بشكل مباشر في السياسات الخارجية للدولة، خصوصاً لو كان على رأس الدولة فاعل جديد، من غير الدولة، لا تنسجم سياساته وأهدافه ومصالحه مع المصلحة الوطنية للدولة. وفي هذه القضية تحديداً يأتي مشروع إقليم قناة السويس الذي أعلنت القيادة السياسية في مصر خلال العام 2012 السعي نحو إنشائه كإقليم مستقل يخضع مباشرة لسلطة رئيس الجمهورية، ليشيع نوعاً من الارباك في علاقة مصر بدول المنطقة، وبالمؤسسة العسكرية المصرية تحديداً، والتي من المفترض أنها شريك رئيس في صناعة القرار في سياسة مصر الخارجية، فيما يخص قضايا الأمن القومي

(12) نبيل، فهمي، نحو سياسة خارجية مصرية فاعلة، السياسة الدولية، العدد 187، يناير (كانون الثاني) 2012، المجلد 47، ص46

(13) عزمي، خليفة، موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، السياسة الدولية، العدد 187، يناير (كانون الثاني) 2012، المجلد 47، ص29

المصري.

كما لا يغيب عن هذه الدائرة تأثر علاقات مصر الخارجية بالداخل المصري، وارتباط ذلك بتقاطع مصالح جماعة الإخوان المسلمين والمصالح الوطنية العليا للدولة المصرية أزمة مصر مع دولة الإمارات المتحدة، وهي الأزمة التي تسبب فيها في البداية التقارب أو الانفتاح المصري على إيران، وعلى الرغم من نفي المسؤولين وجود أزمة فإن النفي كما يقول المحللون هو التعبير الموازي عن وجود أزمة بين البلدين. وثانياً: إلقاء السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة القبض على ثلاثة عشر مصرياً ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين قيل إنهم يعملون لمصلحة الجماعة على أرض الإمارات، وإن أهدافهم تراوحت ما بين التأثير على الأوضاع الداخلية للإمارات، وصولاً إلى قلب نظام الحكم من طريق إنشاء فرع للجماعة هناك، وتمكين المنتمين الأيديولوجيين فيها بما يسمى في الأدب السياسي بـ«تصدير الثورة»، وما تلا ذلك من تصريحات غير دبلوماسية من أطراف إخوانية، متناسين مصالح قطاع عريض من العمالة المصرية في دول الخليج وتحديداً في دولة الإمارات، ومتناسين أهمية العلاقة بين البلدين التي تجاوزت البعد الاقتصادي والسياسي إلى المستوى الشعبي الذي بلغ حد إطلاق اسم الشيخ زايد على أكبر المدن المصرية الجديدة. أما على المستوى السياسي فقد أرسى الراحل الشيخ زايد آل نهيان نمطاً فريداً من التعامل بين الدولتين، فكان واحداً من الزعماء العرب الذين تصدوا لما أطلق عليه «جبهة الصمود والتصدي» التي قادها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين لعزل مصر عن محيطها العربي عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية «كامب ديفيد» ساعياً إلى تفكيك الحصار المفروض عليها[14].

من هذا المنطلق أيضاً يمكن فهم الارباك الذي شاب العلاقات المصرية الخارجية، ولماذا كان الانفتاح المصري على إيران بمثابة فزاعة أزعجت دول الخليج، فإيران تستخدم الدين كأداة قوية في السياسة الخارجية إزاء الدول العربية والخليجية، إذ تنطلق في توجهاتها الخارجية من مشروع توسعي يعيد للأذهان

(14) صلاح، سالم، صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 21 فبراير (شباط) 2013.

الإمبراطورية الفارسية، بكل ما يتطلبه ذلك من دور إقليمي متزايد، وتوسع على حساب جيرانها من دول الخليج.

أما تركيا الحليف الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين والراعي الرسمي لتنظيمها الدولي، فإنها لا تخفي أحلاماً صدرتها إلى جماعة الإخوان المسلمين بإعادة إحياء الخلافة العثمانية التي سقطت منذ قرن تقريباً، وإن كان ذلك بأطر وديناميات جديدة، لتصبح الصورة بالنسبة لدول الخليج كالتالي: إيران وتركيا -ودول جوار جغرافي لها أطماع إقليمية- إذ تمتلك كل منهما مشروعاً توسعياً في المنطقة إلى جانب احتمال تبلور تحالف استراتيجي يضمهما مع إسرائيل، يكون الهدف منه التنسيق الاستراتيجي لاحتواء وتطويق الآثار الإقليمية والعالمية للثورات العربية، ومنع ظهور قيادات وطنية أو نظم مشابهة للنظام المصري بعد ثورة يوليو (تموز) العام 1952، فشكلت بذلك إيران وتركيا بتوجهاتهما الدينية فوق القومية رصيداً استراتيجياً للأمة الإسلامية. فالتجربة التركية أنموذج اقتصادي ناجح، وإيران أنموذج حكم إسلامي فيه رئيس منتخب وسلطة دينية يستلهم منها قراراته السياسية ولا يجرؤ على الخروج عليها، وهو ما حاول نظام الإخوان المسلمين في مصر تطبيقه عبر محاولات إضفاء صبغة قدسية على الرئيس محمد مرسي الذي تشابهت علاقته بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة إلى حد كبير مع نظام الحكم في إيران[15].

بقدر ما كان الموقف الإسرائيلي المساند أو المشجع لصعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر متخوفاً، استناداً إلى قناعة مفادها أن العالم الإسلامي بجناحيه الشيعي والسني يمكن أن يشكلا معسكراً معادياً لإسرائيل، وأن الخلاف المذهبي بينهما لن يقف في وجه تعاونهما معاً ضد إسرائيل، إلا أن الرهان على الخط البراغماتي كأحد المكوِّنات الحاكمة لجماعة الإخوان المسلمين قلب الموازين ودفع بالتأكيد الإسرائيلي الداعم للإخوان، إذ رأى اتجاه داخل إسرائيل أن التيار

(15) عبدالمنعم، المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو (تموز)، 2012، العدد 189

الإسلامي يمكنه أن يستثمر شعبيته وقدرته على التلاعب بالخطاب الديني بما له من قداسة لتمرير عديد من السياسات كان من الصعب على الشعب المصري أن يقبلها من النظم السابقة عليه. هذا إلى جانب أن جماعة الإخوان المسلمين انطلاقاً من حرصها على البقاء في السلطة التي سعت إليها لأكثر من ثمانين عاما، من شأنه أن يجعلها تقدم تنازلات كبرى من أجل ذلك، وتالياً سيكون وجودهم في السلطة مفيداً لإسرائيل، وربما اتضح ذلك خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في نوفمبر (تشرين الثاني) العام 2012 إذ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كيلنتون تعليقاً على جهود الرئيس المعزول محمد مرسي في تهدئة الأوضاع قائلة: إن الرئيس محمد مرسي قدم أكثر مما نتوقعه منه.

وعلى الرغم من أن بعض ما كان يصدر من تصريحات جماعة الإخوان المسلمين كان يثير مخاوف الإسرائيليين في البداية، خصوصاً ما يتعلق منها بالموقف من اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية «كامب ديفيد» ومراجعتها، إضافة إلى رفع الإخوان المسلمين شعارات مثل «على القدس رايحين.. شهداء بالملايين» فإن القيادات الإسرائيلية سرعان ما أدركت أنها فقط للاستهلاك المحلى الداخلي، وأن المواقف العملية التي تتبناها القيادات الإخوانية كانت توحي بصحة الاعتقاد القائل بأن الإخوان جماعة براغماتية بامتياز. فعلى سبيل المثال -لا الحصر- وعلى الرغم مما تحتله قضية الجهاد ضد اليهود من مكانة مركزية في فكر الجماعات الإسلامية، وفي فكر الجماعة التي أُنشئت العام 1928، فإن الدواعي العملية جعلت الرئيس المعزول محمد مرسي يطلب من حركة حماس في شهر أكتوبر (تشرين الأول) العام 2012 -حسبما كتب الصحفي الإسرائيلي روبرت بن بشاى في صحيفة يديعوت أحرونوت- طلب من حماس الامتناع عن إثارة وتصعيد الصراع والمواجهة مع إسرائيل بسبب العمليات التي تنفذها، مبررا ذلك بأن: الرئيس مرسي لا يريد أن يكون مضطراً للاختيار بين التزامه بالدفاع عن الفلسطينيين في قطاع غزة -وليس في الأراضي الفلسطينية كلها- ورغبته في ألا تصبح بلاده متورطة في مواجهة مع

إسرائيل، أو وقوع ما هو أسوأ من المواجهة مع الإدارة الأمريكية في واشنطن[16].

يرصد تقرير لمجموعة الأزمات الدولية الصادر في فبراير (شباط) العام 2013 أدلة مماثلة على تغييرات طرأت على سلوك جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها ليس في مصر وحدها، بل في تونس أيضاً التي يحكمها حزب النهضة الإسلامي، ويقول التقرير: «هناك بعض المؤشرات الخافتة بأن الموقف الدبلوماسي لجماعة الإخوان المسلمين، فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، بدأ يتطور تدريجياً، وقد يصبح أكثر مرونة مما كان عليه الأمر عندما كانت الجماعة في المعارضة، إذ ظهر الرئيس محمد مرسي ينطق علناً اسم إسرائيل مرتين خلال مفاوضات وقف إطلاق النار في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) العام 2012. يصل هذا التحليل في النهاية إلى أن السياسة الخارجية لنظام الإخوان المسلمين تجاه إسرائيل لم يكن ليطرأ عليها تغييرات جوهرية، وأنه ما دام النظام مشغولاً بالقضايا الداخلية فإنه لا داعي للانشغال بالتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، ما دام أنه لا يمكن رؤية تهديدات جوهرية حقيقية في الأفق، بل وعدم وجود قدرة لدى هذا النظام لممارسة ضغوط تساومية ذات قيمة على إسرائيل[17].

بينما كان هذا المخطط الأمريكي على وشك إنجاز كبير، كخطوة أولى في مخطط أكبر يستهدف منطقة الشرق الأوسط برمتها بمساعدة قوى الإسلام السياسي، وعلى رأسه تنظيم الإخوان المسلمين، وهو المخطط الذي وصفه الكاتب البريطاني المختص (1930- 2014) في شؤون الشرق الأوسط «باتريك سيل» بقوله: «يشهد الشرق الأوسط فترة من عنف وعدم استقرار استثنائيين، ويدرك المراقبون الحذرون لهذه المنطقة أن ثمة إعادة هيكلة للعلاقات بين القوى الإقليمية في المنطقة، والتي ستحمل تداعيات جذرية حال تم تنفيذها بنجاح قد تصل إلى حد إعادة ترسيم حدود بعض الدول التي أنشئت منذ قرن تقريباً، عقب سقوط السلطنة العثمانية في

(16) سعيد، عكاشة، الصعود الإسلامي وإعادة ترتيب أولويات السياسة الإسرائيلية، تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، أبريل (نيسان) 2013، العدد192، المجلد 48.

(17) عبدالمنعم، النشاط، مصدر سابق.

الحرب العالمية الأولى»[18].

بينما كان هذا المخطط يجرى تنفيذه على قدم وساق، يأتي تعارض المصالح الوطنية المصرية، والأهداف التي قررت جماعة الإخوان المسلمين تبنيها داخلياً وخارجياً، لتدفع بالدولة المصرية دفعاً لاتخاذ موقف داخلي وخارجي مناوئ لأهداف واشنطن وحليفها الجديد في المنطقة، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي، إذ تناست واشنطن، وكذلك حركة الإخوان المسلمين، أن ما جاء بها إلى قمة السلطة هو ثورة شعبية كبيرة، وهي نفسها الثورة الشعبية التي أطاحت بها في الثلاثين من يونيو (حزيران) العام 2013، وأطاحت بأحلامها وبأحلام واشنطن في الوقت نفسه. وجاءت سياسة مصر الخارجية بعد ثورة 30 يونيو (حزيران)، لتنهي الربيع الإخواني مع أمريكا، ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الخارجية، شهدت انفتاحاً مصرياً على روسيا -القوة العظمى- التي اتسمت علاقتها مع مصر خلال فترة حكم الإخوان بالبرود واللامبالاة، ذلك البرود الذي بلغ حد الإهانة للرئيس المعزول محمد مرسي في زيارته الوحيدة لروسيا، والذي فشل في التخطيط لإدارة العلاقة بين البلدين بما يخدم الأهداف والمصالح الوطنية المصرية، ليعقبها انفتاح روسي على مصر على المستويين الرسمي والشعبي عقب ثورة 30 يونيو (حزيران)، بما يعيد إلى الأذهان أجواء ما بعد ثورة يوليو (تموز) العام 1952 وما شهدته العلاقات المصرية - الروسية من حفاوة الاستقبال الرسمي والشعبي للزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وبذلك تكون قد وضعت مصر الحلف الأمريكى - الإخواني ومعهم تركيا وإسرائيل مرة أخرى أمام استحقاق جديد يستلزم منهم إعادة صوغ قوانين اللعبة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بما لا يستبعد مصر ودورها الإقليمي الدائم في المنطقة ضمن حساباتها، ليصبح المشهد الإقليمي ممثلاً في ثلاثة محاور.

على الرغم من أنه من المعروف أن صوغ المحاور أو الأحلاف يتم وفق اعتبارات عدة، منها: التماهي الأيديولوجي، المصالح الاستراتيجية طويلة المدى، الظروف الزمانية/ المصلحية، فإن هناك اختلافاً بين الأخيرتين في كون الظروف المصلحية

(18) باتريك، سيل، صحيفة الحياة اللندنية، العدد 18263، الجمعة 5 أبريل (نيسان) 2013، ص9.

تصنف من باب المناورة والتكتيك السياسيين لتحقيق انفراج أو اختراق آنيين، أو لمواجهة استحقاق سياسي ملح، أما التحالف المبني على مصالح استراتيجية طويلة المدى، فغالباً ما يكون أكثر استقراراً وصلابة لأنه مبني على رؤية مشتركة وأرضية صلبة من المصالح المتبادلة. وبالعودة إلى المشهد الإقليمي نجد أنه تميز بدينامية غير مسبوقة فيما يتعلق بتصارع الأحداث وتقلباتها، خصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة التي أعقبت ثورتي «الياسمين» في تونس، والثورة «البيضاء» في مصر (25 يناير)، وهي التغيرات وصفها محللون بأنها حملت شهادة وفاة محوري الاعتدال والممانعة، وتم استبدالهما بما يمكن تسميته «محور الإسلام السياسي» مقابل ما تبقى من محور الاعتدال[19]، ولكن جاء سقوط الإخوان المسلمين في مصر ليعيد خلط وبعثرة الأوراق السياسية مرة أخرى، وأصبح هناك محاولة جديدة لإعادة رسم التحالفات الإقليمية بما يسمح بالحديث عن محور الاعتدال مرة أخرى، إزاء ما تبقى من محور الإسلام السياسي، ليصبح المشهد الإقليمي تتحكم به ثلاثة محاور رئيسة:

**المحور الأول:** هو المحور التقليدي الذي تقوده مصر، وإلى جانبها المملكة العربية السعودية، إضافة إلى بعض الدول، خصوصاً بعد خروج بعض الحلقات الضعيفة من هذا التحالف، مثل الأردن التي وجدت نفسها مضطرة بسبب ضعف موقفها الداخلي الناتج عن استمرار التظاهرات التي تتزعمها التيارات الإسلامية هناك، والخارجي بعد أن ضاقت الحدود الأردنية باللاجئين السوريين الهاربين من نيران جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، وقوات الأسد مجتمعين بما يشكل تهديداً للتوازن الداخلي للأردن، مما دفعه للانضمام لهذا التحالف، إلى أن جاءت ثورة 30 يونيو (حزيران) لتعيد الأردن ودول الخليج إلى واقع إقليمي وعربي جديد، والمعروف بـ«محور الاعتدال»، ويسعى إلى الحفاظ على المنطقة من دون تقلبات كبرى تتجاوز التوتر السياسي إلى الحروب والصراعات.

**أما المحور الثاني:** وهو محور الإسلام السياسي، الذي لا يزال يناضل من أجل خلق مكان له على الساحة الإقليمية والعربية، ويضم جماعة الإخوان المسلمين

(19) خالد، بن نايف الهباس، الحياة اللندنية، الأحد أول سبتمبر (أيلول) 2013، العدد 18412.

مدعومة من قطر وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولا يزال يرتكز إلى توجهاته الأيديولوجية لاستعادة شرعيته في الشارع العربي، على الرغم من ثبوت أنها مجرد غطاء خارجي لأهداف استراتيجية أكبر تتعارض ومصالح الدول الوطنية التي شهدت ثورات في السنوات الأخيرة.

**أما المحور الثالث:** فيضم إيران وسوريا والعراق ولبنان، ويرتكز على فكرة إعادة رسم خريطة إقليمية جديدة للمنطقة يكون لإيران فيها الدور المحوري، وهو المحور الذي شهد موجات من الصعود والهبوط تراوحت حدتها أو قوتها بحسب نجاح طهران في مفاوضاتها مع الغرب وواشنطن. وبالطبع لا تخلو هذه المحاور من نقاط التقاء وتقاطع يعبر عنها المحللون بعدد من التوقعات تصل إلى حد التنبؤ أحياناً.

## خلاصة

من هذا الاستعراض لعلاقات مصر الخارجية، خلال فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر (يونيو/ حزيران 2012 – يونيو/ حزيران 2013)، يمكن أن نخلص إلى أن جماعة الإخوان المسلمين قد احتفظت بطبيعتها كفاعل من غير الدولة خلال فترة حكمها، مما استدعى منها الاحتفاظ بالعوامل التي تحافظ على تماسكها التنظيمي، وكيانها ومصالحها المنفصلة عن المصلحة الوطنية للدولة المصرية، إذ انشغلت بوضع استراتيجيات تمكين الجماعة من مفاصل الدولة المصرية من دون النظر إلى المصلحة الوطنية العليا، وهي الاستراتيجية التي دفعت بالنظام إلى الاستعانة بعناصر من خارج وزارة الخارجية المصرية وترتبط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأتاحت لهم فرصة التأثير في مسار السياسة الخارجية لمصر وتوجهاتها، وهو الدور المفترض القيام به من قبل وزارة الخارجية المصرية، وعلى رأسها وزير الخارجية المصري، تعاونه أجهزة سيادية مثل جهاز الاستخبارات، الذي من المفترض أن يلعب دوراً في إمداد مؤسسة الرئاسة بالمعلومات أو السيناريوهات المحتملة لتطور موقف أو أزمة ما. ووزارة الدفاع التي تأتي مشاركتها في صنع قرارات السياسة الخارجية ذات الصلة المباشرة بالأمن القومي. وأصبحت ممارسة مساعد

الرئيس للشؤون الخارجية عصام حداد بمثابة ممارسات وزير خارجية موازٍ، وذلك على الرغم من ابتعاد خبرته العملية عن مجالات الخبرة الدبلوماسية، لنجد في النهاية أن حصاد عام من حكم الإخوان المسلمين لمصر، وبعد تحركات إقليمية ودولية، وقيام الرئيس محمد مرسي بما يقرب من عشرين رحلة خارجية، زار خلالها عدداً كبيراً من الدول، بعضها يمثل قوى إقليمية ودولية مهمة، بل قوى عظمى أيضاً، مثل روسيا، الصين، الهند، البرازيل، وألمانيا، إضافة إلى زيارته للأمم المتحدة وحضوره مؤتمرات إقليمية ودولية انتهت جميعها من دون أن تسفر هذه الزيارات عن انفتاح حقيقي، أو تعكس أياً من المصالح الوطنية لمصر، كما لم تترجم في شكل قرارات أو سياسات للتعاون الجاد، بل جاء بعضها مهيناً لسيادة الدولة، والتقليل من هيبتها مجسدة في شخص رئيس الجمهورية. وإجمالاً يمكن القول: إن السياسة الخارجية لمصر في مرحلة حكم الإخوان المسلمين قد اتسمت بقدر من العشوائية والارباك، وتبنت القيادة المصرية استراتيجيات عدة في إدارتها للأزمات والعلاقات الخارجية، تراوحت بين التصعيد والتراجع غير المنهج، فاتسمت سياسة مصر الخارجية بالعشوائية عند التعامل مع أزمة سد النهضة وإدارة الأزمة مع دول حوض النيل؛ إذ تراوحت السياسة المصرية ما بين الإنكار الضمني للأزمة في كثير من الحالات، والتخبط في اختيار الاستراتيجية المناسبة لمواجهة أزمة بهذا الحجم وبهذه الأهمية انتهت بفضيحة مروعة بعد إذاعة جلسات من المفترض أنها سرية لبحث الأزمة مع عدد من الشخصيات السياسية والحزبية. كما افتقدت السياسة الخارجية المصرية في هذه الفترة إعلاء المصلحة الوطنية لمصر على أي مصالح أخرى تخص جماعة الإخوان المسلمين في ارتباطها بالتنظيم الدولي، وهو ما اتضح خلال سياسات مصر تجاه الصراع الدائر في سوريا، والذى تجسد في مواقف متضاربة كشف عنها مؤتمر دعم الثورة السورية ( 15 يونيو/ حزيران العام 2013 ) بدءاً من طبيعة المشاركين في المؤتمر مروراً بلغة الخطاب السياسي الموجه، وذلك بعد أن طالب الرئيس المعزول محمد مرسي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، وفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا، وذلك على عكس موقف سابق للرئيس مرسي طالب خلاله بمبادرة إنشاء آلية رباعية تضم مصر والسعودية وتركيا وإيران، ثم طالب بتوسيعها بعد

ذلك لتضم أمين عام جامعة الدول العربية ومبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، ثم طالب بتوسيعها مرة ثالثة لتضم روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وقطر، لينتهي الأمر إلى لا شيء.